معالي الدكتورة ماشطة بنت إبراهيم -
معالم الوسطية في المنهج الإسلامي الحضاري / ماليزيا نموذجاً

تمهيد

تمر أمتنا الإسلامية بمرحلة متوترة وعصبية تسببت فيها عوامل متشابكة منها ما هو خارجي سواء كان مدبراً أو غير مدبر، ومنها ما هو ذاتي ناتج عن سوء فهم لروح الدين أو عن إهمال الدين وعدم التمسك بتعاليمه.

وهذه المشاكل والعوامل ليست قاصرة على بلد أو شعب بعينه من شعوب العالم الإسلامي، بل توزعت بطول خريطته وعرضها لتتنوع وتتشكل على حسب ظروف كل بلد وشعب.

في هذه المرحلة ارتأت حكومة ماليزيا، تحت قيادة صاحب الدولة سري عبدالله بن حاج أحمد بدوي رئيس الوزراء الماليزي، أن تقوم بإعداد منهج إسلامي حضاري شامل يقوم عليه حكم البلاد التي تتكون من عرقيات وديانات وثقافات مختلفة فكان عماد هذه الفكرة هو انتهاج مبدأ الاعتدال والوسطية الذي يتناسب مع شتى أطياف الشعب الماليزي مسلمين وغير مسلمين وذلك إيماناً واعتقاداً منا بأن الشريعة الإسلامية صالحة لكل زمان ومكان لما تتميز به من شمول وعدل في الأحكام وعالمية في الرسالة وسَعة ومرونة تضمن التعايش بين جميع البشر بغض النظر عن دينهم أو جنسهم أو لونهم.

١- تعريف بالمنهج الإسلامي الحضاري

قامت الحكومة الماليزية بوضع عدة خطط تنموية في ضوء التعاليم الإسلامية، مراعية في ذلك المحافظة على تحقيق التوازن الروحي والاقتصادي والتربوي والاجتماعي والقانوني في جميع النواحي الحضارية. والحكومة على إدراك تام بأن الإسلام ليس مجرد شعائر واقعية، وعلى ضوء ذلك قامت الحكومة بتبني منهج الإسلام الحضاري من أجل نشر وبث الوعي لدى أبناء المجتمع بالمفهوم الحقيقي للإسلام أملا أن يقودهم هذا المنهج إلى نهضة ورفعة الأمة والوطن.

إن منهج الإسلام الحضاري لا يعد مذهباً جديداً، وإنما هو وسيلة تتخذ من أجل إعادة الأمة الإسلامية إلى الأسس القائمة على القرآن والسنة المطهرة بصفتهما عماد الحضارة في الإسلام، وهو بدوره يكون العامل المحول للفكر الإنساني لتغيير المفاهيم الخاطئة حول هوية الإسلام وحقيقته، ومن ثم تكوين مفهوم واضح عنه كما بينه النبي صلى الله عليه وسلم ، وبذلك فإن هذا المبدأ لا يطعن أبداً في مبادئ العقيدة والشريعة والأخلاق في الإسلام بقدر أنه يركز على بث الوعي والإدراك التام بشمولية هذا الدين الحنيف وواقعيته، والقدرة على ترجمته وتطبيقه في كافة مجالات الحياة. كما أن هذا المنهج يثبت أن الإسلام يمنح المسلمين القوة الدافعة لبناء حضارتهم والمضي قدما نحو الفلاح في الدارين.

يركز منهج الإسلامي الحضاري على التنمية وتشييد الحضارات وفق المنظور الإسلامي الشامل، ويكون ذلك بتكثيف الجهود من أجل رفع مستوى الحياة والمعيشية من خلال الإلمام والتمكن من العلوم والمعارف، والتنمية الروحية والمادية، وسيبقى تراث الحضارة الإسلامية المجيدة دافعاً وحافزاً لرقي الأمة المعاصرة في شتى نواحي الحياة.

تم وضع أسس عامة لمنهج الإسلام الحضاري تساعد على تحويل فكر المسلمين بصورة شاملة ومنتظمة دون التأثر بعوامل قبلية أو حزبية، كما يتطلب هذا المنهج تغيير نظرة المسلمين للعالم. وبناء على ذلك يتم التركيز على مفاهيم معينة كالتي تتعلق بالحياة والعمل بوصفهما عبادة، ومفهوم خلافة الإنسان لإعمار الأرض، ومسؤولية تحقيق التقدم والنجاح الحضاري في كل ميادين الحياة، ولا سيما تلك المفاهيم المتمشية مع مقاصد الشريعة، ومن أبرزها ما يركز على المحافظة على الدين والعقل والنفس والمال والنسب، والعرض بالإضافة إلى بعض الأمور والضرورية لحياة البشر، مثل تحقيق المحافظة على البيئة وكيان الأسرة والعدل والأمن.

إن منهج الإسلام الحضاري الذي تتبناه وتطبقه ماليزيا سيكون دليلاً يثبت قدرتها على أن تكون نموذجاً للدولة الإسلامية المتقدمة، والتي تسلك مسلك الوسطية كما يدعو إليه الإسلام، وهذا يتمشى مع السياسة الحالية للدولة وكذلك المستقبلية كتطلعات عام ٢٠٢٠ وسياسة تنمية الدولة وغيرها. وعلى هذا فإن منهج الإسلام الحضاري يؤكد على قيم ومفاهيم التنمية العالمية التي لا تتعارض بأي شكل من الأشكال مع ظروف المجتمع المتعدد الأجناس.

٢- وسطية المنهج في الناحية الدينية

تعتبر ماليزيا إحدى الدول النامية التي يبلغ عدد سكانها ستة وعشرون مليون نسمة ويتكون سكانها من أجناس مختلفة يعتنقون أديان مختلفة يعتنق أكثر من٦٠% منهم الإسلام والباقون حوالي ٤٠% يعتقنون أديانا أخرى، ويتكون المسلمون من كل الأجناس ملايو صينيون هنود وأجناس أخرى.

ينص الدستور الماليزي في الفقرة الأولى من البند الثالث من الباب الأول على أن الدين الإسلامي هو الدين الرسمي للدولة، ومع السماح لمعتنقي الديانات الأخرى بإقامة وممارسة شعائرهم بسلام وأمان في أي مكان من أرض ماليزيا، وعلى هذا الأساس فإن جميع سكان ماليزيا بدياناتهم المختلفة يقيمون شعائرهم الدينية بكل محبة وتسامح في جو من الاحترام المتبادل فلا إكراه في الدين.

وعدالة الحكومة وأمانتها تتم بإعطاء كل ذي حق حقه بقدر ما يستحقه عملاً بقوله تعالى: ((إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ)) النحل: ٩٠.

وتطبيق العدالة في الإسلام لا يأخذ بعين الاعتبار الأنساب، والألوان والمعتقدات، والمراكز الاجتماعية، والمادية، وقد دلت على ذلك الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية حيث قال الله تعالى: ((يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ)) (المائدة: ٨). وقال الرسول صلى الله عليه وسلم: «وأيم الله، لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها».

ويقصد بالأمانة أيضاً أداء الواجبات على أكمل وجه، وقد أكد القرآن الكريم والسنة النبوية أهمية ذلك.

وقال الله جل وعلا في محكم التنزيل: ((إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا)) (النساء: ٥٨)، وقال النبي صلى الله عليه وسلم: «لا إيمان لمن لا أمانة له.»

ويحرص منهج أو مشروع الإسلام الحضاري حرصاً تاماً على أن تنهج قيادة الدولة نهج العدل، والأمانة في القيام بواجباتها نحو الشعب على اختلاف فئاته، وأعراقه، كما أن الإدارة الحكيمة العادلة، والقيادة الأمينة هي التي تحرص على الاعتدال في نفقاتها المالية، وتجد في بناء دولة قوية ومتقدمة تتنزل عليها بركات السماء والأرض، تصديقاً لوعده الحق: ((وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِمْ بَرَكَاتٍ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ)) (الأعراف: ٩٦)، وقوله تعالى: ((وَأَنْ لَوِ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْنَاهُمْ مَاءً غَدَقًا)) (الجن: ١٦).

٣- وسطية المنهج في الناحية الاجتماعية

نظراً لما يتميز به الوضع الماليزي من ظروف خاصة من الناحية الاجتماعية لتعدد الأجناس والمعتقدات والثقافات فقد أولت الحكومة الماليزية هذه الناحية اهتماماً كبيراً، ومن ذلك ما قامت به من وضع الخطط قصيرة وطويلة المدى لتحقيق الأهداف الآتية:

أولاً: حرية استقلال الشعب

لأن الحرية هي القيمة الكبرى في الحياة الإنسانية وهي الحافز للعمل والإبداع وبها يكون الإنسان مستقلاً وسيداً في قراراته، وقد خلع عن رقبته طوق العبودية، والتبعية وكسر قيد الإذلال، والاستغلال، وحرية المجتمع من أهم المبادئ التي يرتكز عليها منهج الإسلام الحضاري كيف لا وهدفه هو تكوين مجتمع يتمتع بعزة النفس، واستقلالية التفكير، ومن أبرز نتائج هذه الحرية الإبداع، والتفكير، والابتكار، وأن النفس الحرة الأبية هي وحدها القادرة على إيجاد الأفكار البناءة والمبتكرة التي تساهم في رقي الفرد، والأسرة، وتحضّر المجتمع، والوطن، وهذا يتفق مع التكريم الذي منحه الله تعالى، للإنسان، قال تعالى ((وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ

خَلَقْنَا تَفْضِيلًا)) (الإسراء: ٧٠). وينبغي أن يتحرر المجتمع في تفكيره من آثار الاستعمار القديم، وأن يكون أكثر انفتاحاً وقبولاً لتطور الآخرين وتقدمهم وازدهارهم، وأن يتجنب الجمود في التفكير، ويرفض الممارسات السلبية التي تجعل النفس مرهونة بالإرث الاستعماري.

وحرية الفكر لا تعني أن يكون المجتمع غير خاضع للنظام، أو متمرداً على حكم القانون، وإنما ينبغي أن يستغل المجتمع هذه الحرية من أجل إيجاد مجتمع راسخ الأركان، ودولة قوية البنيان، وفي هذا الاتجاه يجب استغلال المواهب وتوظيف القدرات الفردية من أجل أن تتعمق في النفس جذور الإسلام الحضاري كأساس للهوية، وتتوطد العلاقات الأسرية، ويتحقق التكافل الاجتماعي، وتقوى الدولة كل ذلك بدافع الوطنية والولاء للوطن، والشعب الحر يكون قادراً على حسن الاختيار، وخوض المنافسات، كما يكون في الوقت نفسه، منفتحاً، رحب الصدر لقبول الحق والصواب بعيداً عن التعصب والتقليد الأعمى للأعراف والثقافة المحلية المتعارضة مع تعاليم الدين، والاستفادة من العالم في ما من شأنه المساهمة في بناء حضارة إسلامية نرجوها، ونتطلع إلى تحقيقها وفق معاييرنا الدينية الأصلية. إن حرية النفس، والفكر، واستقلال القرار ليست مجرد شعارات دعائية، أو عبارات سطحية المعنى، بل إنها مطالب سامية تستلزم التضحية الكاملة، والكفاح المتواصل لتحقيقها والعمل بها لنهضة البلاد، وتسنّمها موقع الريادة الإنسانية وأستاذية العالم.

ثانياً: التمكن من العلوم والمعارف

فالعلم هو المرتكز الأساسي لنهضة الأمة، والوسيلة التي يستعان بها على عمارة الأرض، وتسخير ما فيها، وترقية الحياة، والانتفاع بالطيبات من الرزق، إن التمكن والإلمام التام والمتكامل بالعلوم يفتح للمسلمين آفاقاً رحبة للريادة والتفوق في مختلف فروع المعارف الحديثة، ولا شك أن هذا المبدأ يعد عاملاً مهماً، وأساسياً لتكوين الشخصية الوطنية المتوازنة، والمتآلفة وقد أشار القرآن الكريم إلى هذا المبدأ في قوله تعالى: ((يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ)) (المجادلة: ١١).

ويشجع الإسلام على طلب العلم والمعرفة، واستكشاف الطبيعة، وابتكار التكنولوجيا، والتعمق في دراسة الكون. وإدراكاً لأوضاع الأمة الإسلامية المتردية في مجالات كثيرة، وأنها لا تزال متخلفة عن ركب التكنولوجيا والعلوم، فإن المشروع يحث على بذل الجهود الحثيثة في مجال البحث العلمي والتعليم، ويجعلهما هدفاً علمياً، ومن ثم تسير عملية بناء النهضة الفكرية، والروحية، والجسدية للأمة على أسس واضحة ودعائم قوية، تتميز بالتوازن، والتكامل، والشمولية والتنظيم، تحقيقاً لقوله تعالى: ((إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ لِأُولِي الْأَلْبَابِ)) (آل عمران: ١٩٠).

وفي خضم التحديات المعاصرة ودعايات العولمة، فإن المشروع يهتم بمجالات العلوم الحيوية والاستراتيجية ويدعم الجهود المتواصلة في سبيل التطور العلمي، والتكنولوجي النافع للإنسانية والخادم لدورها، ومقاصد خلقها كما يهتم بالسياسات التربوية التي تؤدي إلى إنتاج موارد بشرية لا تمتاز فقط بسعة الثقافة، ومتانة المعارف وقوة العلوم، وإجادة المهارات، بل تتمتع بسمو الأخلاق وعلو المبادئ مما يساعد بشكل فعال على نهضة الدولة والشعب. ورفعة الأمة والعالم.

وأن التفوق العلمي يمكن الوصول إليه من خلال خطة عمل تربوية تتضمن الاهتمام باللغة العربية، وفروض الإسلام العينية، إلى جانب دراسة علوم فروض الكفاية. وتشجع الدولة نظام التعليم المزدوج والمتكامل وهو التعليم الذي يجمع بين علوم الوحي وعلوم العصر والمعارف الإنسانية، وستتمكن الدولة بذلك من إيجاد الأجيال المؤهلة لرفع شأن البلاد خاصة، والأمة الإسلامية عامة.

ثالثاً: ترسيخ القيم الفاضلة والأخلاق الحميدة

يهدف هذا المنهج أيضاً إلى العناية بالأخلاق الفاضلة، والقيم المعنوية السامية، في كل المجالات والجوانب، وأن تكون هي الأساس لتربية الأجيال، وتتمثل أهم الدعائم التي تقوم عليها حضارة الأمة، وتقدم الدولة كما يتصورها المشروع النهوضي في الثقافة الرفيعة، والأخلاق الحسنة، وبهما تتكون هوية الدولة، وتبرز شخصيتها القومية لذلك يهتم المشروع الحضاري بالحفاظ على ميزة تباين الثقافات وتعددية الأديان من منطلق التمسك بالقيم الأخلاقية السامية الواردة فيها، ولما لها من أثر مباشر في سعادة الأمة، وحفظ أمن المجتمع بكافة أعراقه، وطوائفه كما أنها ترفع من شأن الشعب، ومكانته ليكون موضع إجلال واحترام من الآخرين، وقد أمر الله تعالى في محكم التنزيل بالقول الحسن والكلام الطيب: ((وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا)) (البقرة: ٨٣)، وقال تعالى: ((وَقُلْ لِعِبَادِي يَقُولُوا الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ)) (الإسراء: ٥٣)، وقال الرسول صلى الله عليه وسلم: «البر حسن الخلق»، وقوله صلوات الله وسلامه عليه: «إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق». وبذلك نجد أن النهضة الاقتصادية والتكنولوجية في ماليزيا تسير في اتجاه متوازٍ مع رقي الثقافة وسمو الأخلاق لدى شعب متعدد الأعراق إلا أن انتشار بعض الأمراض الاجتماعية كالانحلال الخلقي، والمادية الجامحة، والغزو الثقافي والتفرق والتنازع يمثل تحديات كبيرة أمام تطبيق مشروع الإسلام الحضاري.

إن النهضة الاقتصادية والعلمية من المنظور الحضاري الإسلامي ينبغي أن تقوم على دعائم أخلاقية، وثقافية سامية، وهذا لا يتحقق ما دام هناك فاصل يفرق بين التطور المادي والسمو الأخلاقي، وقد حكى لنا القرآن الكريم قصص السابقين، وفيها عظة وعبرة

وكيف كانت نهاية الدول الطاغية الباغية والشعوب الجاحدة المستكبرة جراء الانهيار الخلقي الذي أصاب كيان مجتمعها، وكذلك الحال مع كل مدنية متفسخة من الأخلاق ومتمردة على القيم مصيرها الزوال والدمار.

٤- وسطية المنهج في الناحية الاقتصادية

بما أن الاقتصاد الجيد هو عماد أي دولة متقدمة فقد روعي هذا الجانب وأخذ حيزاً كبيراً في هذا المنهج ومن ذلك ما اشتمل عليه من المبادئ الآتية:

أولاً: تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة والمتوازنة

ويقصد بها التنمية بكامل أبعادها الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والروحية والمادية والثقافية والحضارية، وتجعل صلاح الإنسان غاية وهدفاً لها، وإن الإسلام يولي اهتماماً خاصاً بالاقتصاد ولا سيما في إطار نهضة الدولة، فمعالم النهضة الاقتصادية المتوازنة، والشاملة كما يحددها المشروع تجمع بين تطبيق الممارسات الاقتصادية القائمة على أسس أخلاقية من جهة، والقدرة على تنفيذ البرامج الاقتصادية بشكل فعال، وفق التطورات والمتغيرات التي تحدث في محيط الاقتصاد المحلي، والعالمي من جهة أخرى، وهذا ما يدعو إليه الإسلام في قوله تعالى: ((فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ)) (الجمعة: ١٠).

ومن أجل تحقيق ذلك يدعو المشروع إلى الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وأن يقوم كل قطاع بأداء دوره بشكل فعال، ومتكامل، وقد أكدت العناية بهذا الجانب في خطة مشروع الإسلام الحضاري من خلال تمجيد دور المبادرة الفردية، وتوسيع نطاقها في الحياة الاقتصادية وعلى هذا فإن كل فرد من أفراد المجتمع ملزم باغتنام الفرص المتاحة لتحقيق أعظم قدر من الإنجازات الاقتصادية، وأن يكون في مشاركته ما يضيف قيمة حقيقية للمجتمع.

وستواصل الدولة بكل ما في وسعها بذل الجهود من أجل المحافظة على الاستقرار الاقتصادي والعدالة الاجتماعية من خلال تنفيذ استراتيجيات اقتصادية معينة، منها: محو مشكلة الفقر، والاستغلال التام للقوى العاملة، واستقرار الأسعار، والنمو الاقتصادي المستديم وهذه الاستراتيجيات الاقتصادية تتوافق تماماً مع ما يسعى إليه مشروع الإسلام الحضاري. وعلاوة على ذلك فإن هذا المبدأ يساعد الدولة على التخصيص الأمثل والاستخدام الفعال للموارد الاقتصادية ومن ثم تتيح للشعب فرصاً واسعة، ومجالات متعددة يستطيع من خلالها كل فرد إثبات قدراته، وتوظيف مواهبة المهنية، وفي الوقت نفسه يسعى هذا المبدأ بشكل مستمر إلى تأكيد ضرورة الارتفاع بمستوى الكفاءة والإنتاجية في القطاعين

العام والخاص ويدعم تطوير نظام التعليم ليلبي حاجة المجتمع، خاصة في المجالات الصناعية والحيوية.

ومن جانب آخر فإن تحقيق هذا المبدأ يستوجب أن تكون الخطط، التنموية، والسياسات الاقتصادية متوافقة مع التطلعات الواقعية مع الأخذ بعين الاعتبار كل التحديات الاقتصادية الراهنة، وبالرغم من أن القطاع الصناعي، وقطاع الخدمات يساهمان بفعالية في النمو الاقتصادي للبلاد، فإن الدولة تولي في الوقت نفسه عناية كبيرة للقطاع الزراعي ضماناً لاستقرار الدولة، وأمنها الغذائي، وانطلاقاً من فكرة أن الإسلام يلزم حاكم الدولة بتوفير ضروريات الحياة ومن بينها الغذاء، فإن الجهود المبذولة لتطوير القطاع الزارعي ستستمر ولا سيما بعد التطورات العلمية التي أنجزت في مجال التكنولوجيا الزراعية، والهندسة الوراثية. ومن هنا يتضح لنا أن مشروع الإسلام الحضاري يطرح نظاماً متكاملاً وتصوراً شاملاً للتنمية المتوازنة ومن خلاله تكون النهضة الاقتصادية عاملاً دافعاً إلى تكوين مجتمع متحضر ورسالي، يندفع أفراده إلى العمل الصالح بهمة عالية، ونحو غاية سامية.

ثانياً: تحقيق الرفاة الاجتماعي والحياة الكريمة

يهدف هذا المنهج أيضاً إلى العناية بسلامة الحياة واستقرارها، وجودتها وتوفير متطلباتها الضرورية. فقد أولى الإسلام عناية خاصة للمستوى المعيشي للمجتمع، وكان شديد الحرص على أن تكون الحياة متميزة بالرفاهية وقد جعل هذا الدين الحنيف تحقيق المستوى العالي، والرفيع للحياة بكل جوانبها هدفاً أساسياً يطمح إليه، والإسلام يوجب على الفرد طلب العلم، والجد في تحصيله، ومن ثم يكون قادراً على تحقيق النجاح في حياته الدنيوية، بينما تكون الحياة الأخروية ثمرة الرفعة والسمو الذي توصل إليه الفرد في كل مجالات الحياة بما فيها الناحية الروحية، والمادية على هديٍ من التعاليم الإسلامية استجابة لقوله تعالى: ((وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا وَأَحْسِنْ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ وَلَا تَبْغِ الْفَسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ)) (القصص: ٧٧).

ولتحقيق الرفاهية لا بد للدولة من توفير ما يفي بسد الحاجات الأساسية للشعب، وتوفير متطلبات الحياة الكريمة من المأكل والملبس والمأوى، والعلاج والأمن، والسلامة العامة، وحماية الحقوق الأساسية، وقد ثبت أن تعاليم الإسلام تراعي المصالح الضرورية التي من دونها لا يمكن تحصيل الحياة، وحفظها ولذلك فإن الدولة الحكيمة العادلة تسعى دائماً إلى توفير وسد حاجيات الناس، كما ويجب على الدولة أن تكثف الجهود لمواكبة ركب التقدم في مختلف النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية أملاً في تحقيق أكبر الإنجازات الحضارية التي تجعلها في مقدمة ركب الحضارة والتقدم الإنساني.

إضافة إلى ذلك، يعطي مشروع الإسلام أولوية خاصة للروابط الأسرية، لأن الأسرة الصالحة هي اللبنة الأولى للمجتمع الصالح، والنواة التي منها تنشأ الأجيال على الخير

والفلاح، ولو قامت كل أسرة بأداء وظيفتها، وواجبها المطلوب، لتمكن الناس من القضاء على كثير من المشكلات والأمراض الاجتماعية التي تجتاح المجتمع. وفي هذا السياق يتجه الاهتمام بالمرافق والخدمات العامة في إطار حماية المجتمع، وحفظ سلامته، وبذلك يتضح لنا أن هذا المبدأ من مبادئ الإسلام الحضاري يسعى إلى تحسين نوعية حياة أفراد المجتمع في شتى النواحي.

٥- وسطية المنهج في التعامل مع الآخر

يعتمد هذا المنهج أسلوب العدل والاعتدال في التعامل مع الآخر سواء في الداخل والخارج فالحوار البناء والتواصل الإيجابي وتبادل المصالح هو الأساس الذي تقوم عليه علاقات حضارية إنسانية طيبة ودائمة، أما الغطرسة والتقوقع وإملاء الشروط واستعراض القوة فلن تأتي للبشرية إلا بمزيد من الصراعات والأزمات المتلاحقة التي تجلب للبشر الفقر والمرض والجهل والمصير المجهول. وعليه فحفظ حقوق المرأة واحترامها ينتج أبناء متوازنين ذوي تربية طيبة متحضرة، فالأم مدرسة، كما يقول أمير الشعراء أحمد شوقي، إذا أعددتها أعددت شعباً طيب الأعراق، وكما أن الأقليات في أي مجتمع إذا شعرت بالظلم والاضطهاد حلت الضغائن في القلوب واهتز عرش المجتمع وتململ الإنتاج ولذلك وضع هذا المنهج مبدأ حفظ حقوق الأقليات والمرأة هذا المبدأ لضمان رعاية حقوق الأقليات العرقية والدينية، وكذلك لاحترام المرأة وتقدير مكانتها وتعزيز دورها الإيجابي في المجتمع. إن التعليم من منظور مشروع الإسلام الحضاري هو حق مكفول لكل فرد من أفراد المجتمع دون تمييز وتفريق وسواء كان من الأغلبية أو الأقلية، ومن واجب الدولة قانوناً ضمان المحافظة على حقوق جميع الأفراد والتي تشمل حفظ حماية النفس، والدين، والمال، والعرض، والعقل، كما هو منصوص عليه في مقاصد الشريعة الإسلامية، وعليه لا يحق لأي أحد كائناً من كان إنكار هذه الحقوق بسبب العرق أو الدين، أو اختلاف الجنس ذكراً أو أنثى، ويُعَد ذلك مخالفة ينكرها الشرع ويعاقب عليها القانون، وفي هذا امتثال لما في كتاب الله العزيز حيث قال الله تعالى: ((يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ)) (الحجرات: ١٣).

وقد نص الدستور الاتحادي لدولة ماليزيا على وجوب ضمان الحقوق والمحافظة عليها، وتم تضمين قوانين الحريات الأساسية في القسم الثاني من الدستور. وقد نتج إثر ذلك مكاسب، واستحقاقات للنساء والأقليات تجعلهم على قدم المساواة مع الرجال والأغلبية والحصول على فرص متساوية في إدارة الدولة، ومزاولة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والتربوية والدينية والسياسية.

ويهتدي مشروع الإسلام الحضاري في هذا الصدد بالهدي النبوي الشريف، فقد وصى الرسول صلى الله عليه وسلم بالنساء خيراً وكانت حياته صلى الله عليه وسلم مثالاً في الرفق بهن، وتكريمهن، ولا تزال كلماته الخالدة في خطبة حجة الوداع تنادي في المسلمين: «اتقوا الله في النساء فإنكم أخذتموهن بأمانة الله، واستحللتم فروجهن بكلمة الله وإن لكم عليهن ألا يوطئن فراشكم

أحداً تكرهونه فإن فعلن فاضربوهن ضرباً غير مبرح، ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف».

إن هذا المنهج يعزز مشاركة المرأة خاصة المسلمة في الحياة العامة، من أجل أن تمارس دورها الذي ينسجم وطبيعتها وإمكانياتها. وغني عن القول أن حركة المرأة في المجتمع المسلم، مرسومة ومحسوبة كي لا تميل الشهوات بها ميلاً عظيماً، وكي يكون مردود مشاركتها إيجابياً لصالح المجتمع ولصالح المرأة في هذا المجتمع.

وأما صون كرامة غير المسلمين فالتاريخ الإسلامي زاخر بالأمثلة الرائعة التي تثبت أن غير المسلمين كانت لهم مكانة، وأن الحاكم المسلم لا يمكنه أن ينكر عليهم حقوقهم بل منحهم حق حرية التدين وممارسة شعائرهم الدينية. وبوأهم مراكز في الهيكل الإداري للحكومة، فكان منهم الوزراء والمسؤولون أي أن التاريخ الإسلامي أثبت لنا أن غير المسلمين كانوا يحظون بحياة كريمة وآمنة تحت ظل القيادة الإسلامية وهذا ما تحاول أن تسير عليه دولة ماليزيا.

إن منهج الإسلام الحضاري يقوم على مبادئ راسخة تتألف من العدل والحكمة وأداء الأمانة وتحمل المسؤولية تجاه كل أفراد المجتمع بمختلف فئاتهم وأعراقهم وأديانهم ودون التقليل من شأن أي فئة من الفئات والقانون بدوره يحمي جميع الحقوق وتحرص المحاكم والهيئات العدلية أن تقوم بدورها في حل القضايا المتعلقة بهذه الحقوق عند حدوث أي نزاع وذلك عملاً بقوله تعالى: ((إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا)) النساء: ٥٨.

أما على المستوى الدولي فقد حاز هذا المنهج الإسلامي الحضاري القبول، بل هناك من يطالب بتوسيع نطاقه ليكون فكراً ومنهجاً إسلامياً عالمياً، بعد أن قام رئيس الوزراء بشرح هذا المنهج في باكستان والهند والسعودية وجامعة أكسفورد وأستراليا ونيوزيلاندة.

خـــاتـمـــة

إن علينا جميعاً قادة ومفكرين، علماء وأمراء، أن نكون على وعي تام بأن عالمنا اليوم في أشد الحاجة إلى الاعتدال والقصد التوسط في كل أموره الدينية والدنيوية فقد عانينا كثيراً التعصب والتقوقع والاستبداد بالرأي، وإن لم يفق عقلاء هذا العالم ليتداركوا ما يحيق بهذا الكوكب من فتن ومخاطر بيئية بسبب أفعال بعض الأفراد والجهات غير المسؤولة فلن نجد لنا مفراً من تلقي المصائب والكوارث التي لن تميز بين مسلم ومسيحي ويهودي وبوذي، بين طيب وشرير أو كبير وصغير. نسأل الله أن يرزقنا الحكمة والقصد في كل الحال، وأن يجنبنا حب القيل والقال من دون عزم وأفعال والله المستعان.